المجلس طلب من وزارة الكهرباء استكمال إجراءات التعاقد لتأهيل المجموعة الثانية في محطة توليد تشرين وتذليل أي عقبات أمام وضع محطة حلب الحرارية بالخدمة

حاكم المركزي يعرض إجراءات تمويل المستوردات

التوجهات تشكل وثيقة أساسية لتوحيد مفاهيم التعاطي مع الكارثة

الوطن

اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على واقع إعادة تأهيل الخدمات في المناطق المنكوبة وفق اختصاص وعمل كل وزارة والخطوات المتخذة لمتابعة موضوع سكن المتضررين، وجدد في هذا السياق التأكيد على إعطاء الأولوية للمناطق المنكوبة فيما يخص إعادة الخدمات والبنى التحتية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وأقر المجلس جزءاً مهماً للمداولة في أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٣ الخاص بالإعفاءات والتسهيلات المالية والائتمانية الممنوحة للمتضررين من الزلزال وما تنطوي عليه هذه الأحكام من مزايا تساهم بشكل كبير في التخفيف من معاناة المتضررين ولاسيما ما يتعلق بمنح قروض من دون فائدة تصل قيمها إلى ٢٠٠ مليون ليرة سورية وبفترة سماح لمدة ثلاث سنوات إضافة لعدد كبير من المزايا والتسهيلات الأخرى التي تتضمنها أحكام المرسوم التشريعي.

ودعا عرنوس جميع الوزارات إلى تقييم خطة عملها خلال الربع الأول من العام الجاري ونسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية، مشدداً على ضرورة تعزيز دور معاوني الوزراء في تطوير خطط الوزارات والاستفادة من خبراتهم في النهوض بمختلف مفاصل العمل بما يتوافق مع المهام المحددة الموكلة إليهم.

وطلب المجلس من وزارة الكهرباء استكمال إجراءات التعاقد لتأهيل المجموعة الثانية في محطة توليد تشرين وتذليل أي عقبات أمام وضع محطة حلب الحرارية بالخدمة، وأكد من جهة أخرى أهمية إيجاد آليات جديدة لتنشيط الاستثمار من خلال تأسيس شركات مشتركة تضم مستثمرين من قطاع الأعمال داخل سورية وخارجها للمساهمة بتحسين الواقع الإنتاجي وتحريك العجلة الاقتصادية.

وقدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مذكرة حول واقع الأسعار في الأسواق والرقابة التموينية وآلية التسعير وفق التكلفة الحقيقية لكل منتج، وتم التأكيد على ضرورة اتخاذ كل التدابير المطلوبة لتسهيل حركة التجارة الخارجية وتسهيل توريد المواد الأساسية بأقل التكاليف الممكنة.

كما استعرض حاكم مصرف سورية المركزي الإجراءات التي يقوم بها المصرف لتمويل التوريدات والمساعي المتخذة لتجاوز العقوبات الجائرة المفروضة على العمليات المصرفية.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي التصديق على انضمام سورية للوكالة الدولية للطاقات المتجددة بهدف الاستفادة من الخدمات والمزايا التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء ولاسيما في مجال تعزيز الاستخدام الواسع والمستدام للطاقة المتجددة وبناء القدرات من خلال التدريب عالي المستوى للكوادر الوطنية وتشجيع الاستثمار في هذه الطاقات، كما ناقش مشروع صك تشريعي بإحداث المركز الوطني لنزع الألغام.

ووافق المجلس على تمديد قبول طلبات الاشتراك في مسابقة وزارة الخارجية والمغتربين لانتقاء عدد من الدبلوماسيين لمدة أسبوعين، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

من جهة ثانية ناقش اجتماع برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء مشروع التوجهات الأساسية لخطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات كارثة الزلزال متضمنة المفاهيم والمعايير والتعريفات والتوصيفات المتعلقة بآثار وأضرار الزلزال، والتي تشكل مرجعيةً واحدةً لجميع الجهات المعنية لمواجهة تداعيات الكارثة.

وحددت التوجهات تعريفاً دقيقاً للمتضررين والمناطق المتضررة وأنواع الضرر الحاصل على الإنسان والمجتمع وأولويات التعاطي مع الحالات وفق الأكثر ضرراً، ومراحل الاستجابة للكارثة وتداعياتها من خلال مرحلة الاستجابة الطارئة ومرحلة التعافي وإعادة التأهيل ومرحلة إعادة الإعمار ومرحلة توفير مقومات البيئة التمكينية للتعاطي مع التداعيات بشكل ممنهج.

وأكد المهندس عرنوس أهمية هذه التوجهات في تنظيم العمل وتنسيق جهود كافة الجهات للعمل وفق إستراتيجية واضحة للاستجابة لتداعيات الزلزال من جميع النواحي، معتبراً أن هذه التوجهات تشكل وثيقة أساسية لتوحيد مفاهيم التعاطي مع كارثة الزلزال وفق تنفيذ الخطط الحكومية المرتبطة بحيث تعمل جميع الجهات المعنية بموجب هذه التوجهات ضمن مسار واحد.

وشدد المجتمعون على أهمية وجود منهجية تفكير وعمل وطنية مؤطرة ومدروسة بدقة تسمح بتحديد المسؤوليات والأدوار لكل الجهات المعنية وفق مدد زمنية واضحة، واعتماد وثيقة التوجهات الأساسية لخطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال كمرجعية أساسية في توحيد المفاهيم لبناء سياسة التعاطي مع كارثة الزلزال والخطط الحكومية المرتبطة.. كما تم التأكيد على وضع المعايير المطلوبة لتحديد أولويات المتضررين المستفيدين من الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، على أن تكون اللجنة العليا للإغاثة مرجعية في قيادة خطة العمل الوطنية ومتابعة تنفيذها على المدى القريب والمتوسط والإستراتيجي.

الغش يتجول في الأسواق.. سيارات تبيع ألباناً وأجباناً رخيصة

السواس لـ«الوطن»: مغشوشة وغير قابلة للاستهلاك البشري ومن يجربها لا يعاود شراءها

جمعية حماية المستهلك: حالات الغش في المحلات أيضاً والناس تشتريها لانخفاض أسعارها

رامز محفوظ

انتشرت مع بداية شهر رمضان وبكثرة ظاهرة بيع الألبان والأجبان عبر سيارات جوالة تقف في أماكن معينة قريبة من الشوارع الرئيسية وعلى مقربة من الأسواق والغريب في الأمر أن هذه السيارات تبيع الألبان والأجبان بأسعار أقل من السوق بنسبة تتجاوز ١٠٠ بالمئة فعلى سبيل المثال تباع الجبنة البلدية في هذه السيارات الجوالة بسعر ١٢ ألف ليرة للكيلو في حين أن سعرها المتداول في السوق يتراوح اليوم بين ٢٥ ألف و٣٠ ألف ليرة، واللبنة بـ١٠ آلاف ليرة في حين أن سعرها المتداول في السوق يتراوح بين ١٨ و٢٠ ألف ليرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل الألبان والأجبان التي تباع عبر هذا السيارات مطابقة للمواصفات السورية؟ وما مصدرها؟ وهل تخضع مثل هذه الأنواع للرقابة التموينية؟

عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس وصف الألبان والأجبان التي تباع عبر السيارات الجوالة بأنها منتجات مغشوشة وغير قابلة للاستهلاك البشري وتتكون من حليب بودرة ونشاء ومحسنات قوام، لذا نرى أن أسعارها أقل من أسعار السوق بنسبة تتجاوز ١٠٠ بالمئة، موضحاً أن هناك مواطنين يشترون من هذه المنتجات لعدم درايتهم بمكوناتها ونسبة الغش فيها، لكن بعد أن يجربوا طعمها ونكهتها لا يشترون منها مرة أخرى وهناك آخرون يشترونها نتيجة عدم قدرتهم على شراء الجبنة واللبنة البلدية النظامية.

وأوضح السواس أن كل ٦ كيلو حليب يجب أن ينتج عنها كيلو جبنة وأقل من هذه الكمية من المستحيل أن ينتج عنها كيلو جبنة بلدية الجوالة يتم تصنيعها في ورشات غير نظامية وفي منازل موجودة في مناطق مخالفات وغير خاضعة للرقابة التموينية والصحية باعتبار أنها تصنع في أماكن غير معروفة وبعيدة عن أنظار التموين.

وأوضح السواس أن كل ٦ كيلو حليب يجب أن ينتج عنها كيلو جبنة وأقل من هذه الكمية من المستحيل أن ينتج عنها كيلو جبنة بلدية نظامية، وباعتبار أن تكلفة كيلو الحليب على المنتج اليوم ٣١٥٠ ليرة، فإن تكلفة كيلو الجبنة اليوم ١٨٩٠٠ ليرة ومبيعه بسعر ١٢ ألف ليرة غير السيارات الجوالة دليل على أن الجبنة غير نظامية ومغشوشة.

وعن أسباب عدم انخفاض أسعار الألبان والأجبان في السوق عقب البدء بإنتاج حليب الأغنام أشار السواس إلى أن موسم إنتاج حليب الأغنام يعتبر في بدايته حالياً وليس هناك إنتاج كبير حالياً ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج خلال مدة تقارب الأسبوعين ومن الممكن أن تنخفض حينها أسعار الألبان والأجبان في السوق.

بدوره لفت نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن» إلى أنه منذ أشهر قليلة تم عقد مؤتمر عنوانه سلامة الغذاء ونحن كجمعية تطرقنا إلى موضوع الألبان والأجبان وأشرنا إلى أن جميع الألبان والأجبان الموجودة في دمشق وريفها هي غير مطابقة للمواصفات السورية.

ولفت إلى أن بعض المواطنين للأسف ونتيجة ضعف القدرة الشرائية وغلاء أسعار الألبان والأجبان في السوق وعدم قدرتهم على شرائها بالسعر المتداول في السوق يضطرون أحياناً لشرائها من الباعة الجوالين أو من خلال سيارات جوالة أو بسطات موجودة في الأسواق وبأسعار أقل بكثير من السوق.

وختم الأزعط بالقول إن حالات الغش بصناعة الألبان والأجبان ليست موجودة فقط بالنسبة للسيارات الجوالة والبسطات في دمشق وريفها، إنما بنسبة كبيرة من المحال التي تقوم بتصنيع هذه المنتجات وتقوم بسحب الدسم الحيواني واستبدال دسم نباتي به.

هل فكرة التأمين على المنازل السورية واقعية؟

عميد كلية الاقتصاد: شركات التأمين الموجودة غير قادرة عليه ويجب إنشاء مجمع تأميني

أكاديمي: لا يمكن إلقاء اللوم على جهة بعينها في تخبط ما بعد الكارثة ولا بد من إحداث إدارة خاصة بالكوارث

طلال ماضي

منذ الساعات الأولى لكارثة الزلزال ظهر ضعف حقيقي في الاستجابة السريعة للحدث، ما دعا إلى المطالبة والتفكير الجدي باستنباط تجارب الدول التي تتعرض للكوارث من إنشاء مجمع تأميني وهيئة خاصة لإدارة الكوارث.

عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عمار ناصر آغا بين في تصريح لصحيفة «الوطن» أن شركات التأمين الموجودة في سورية غير قادرة على تحمل خطر الأضرار الناجمة عن الزلزال، ولا بد من العمل مثل الدول الأخرى وإنشاء مجمع تأميني ضد الزلزال تجتمع فيه الأموال التي تأتي من المساكن التي يتم التأمين عليها، وهذا المجمع له إدارة تدير هذه الأموال وتعيد جزءاً منها إلى شركات إعادة التأمين، وهذه الشركات بدورها تعيد جزءاً منها إلى الشركات الخارجية لإعادة التأمين من أجل أن تساعد على القيام بحمل الأضرار الناجمة عن الزلزال.

وأشار آغا إلى إمكانية قيام الإدارة باستثمار الأموال الداخلة إلى المجمع التأميني على المدى المتوسط والطويل حتى يحدث الزلزال وتكون استثماراتها في مطارح تستطيع تسييلها بسرعة للإنقاذ.

ولفت آغا إلى أن مجمع التأمين سيكون قادراً على إحصاء الأضرار المدمرة وإصدار الإحصائية بسرعة كما حدث لدى الجانب التركي، على حين في سورية لم نصل إلى رقم حقيقي عن الأضرار الناتجة، والأرقام التي كانت تصدر الأمر بمنح قروض تشجيعية لمن يود التأمين على مسكنه وهو بحاجة إلى تدعيم للقبول به من شركات التأمين.

واعتبر آغا أن إحداث المجمع التأميني أكثر من ضرورة لكون سورية تقع على خط زلزالي ويمكن دراسة الجغرافيا السورية من المجمع التأميني وتحديد القسط السنوي لكل بيت، وأن يراعي هذا القسط حالة التضخم في البلد، وأن يتم لحظ المنازل التي تقع على خط الفالق الزلزالي ورفع القسط لها مع زيادة التشدد في مراعاة أن تكون مبنية ضد الزلزال.

وحول القسط المتوقع فرضه سنوياً على المنازل، أوضح آغا أنه من الممكن دراسته وفق مناطق الخطر وبرتبط حجم التعويض بقيمة القسط التأميني ويمكن للمجمع أن يقدم خدمات إنسانية اجتماعية في حال وقوع الزلزال للمناطق والمساكن غير المؤمن عليها.

ومن فوائد المجمع التأميني إحداث صندوق واستثمارات خاصة به ورفع العبء عن الحكومة وترك شركات التأمين تقوم بهذا الحمل لكون سورية تقع على خط زلزالي، ولا يمكن معرفة ساعة وقوع الزلزال، وتصدير جزء من الخطر إلى شركات إعادة التأمين، ونشر ثقافة التأمين، ومنع التوسع في الأبنية العشوائية، وفي حال وقوع الكارثة يمكننا حصر الأضرار خلال ساعات.

أستاذ جامعي في المعهد العالي للزلازل فضل عدم الكشف عن اسمه قال إن التعاطي مع كارثة الزلزال حمل الكثير من التخبط والعشوائية ومن منطق العجز، ولا يمكن إلقاء اللوم على جهة بعينها، ومن هنا لا بد من إحداث إدارة خاصة بالكوارث وتدريب كوادر في هذا الاتجاه، لافتاً إلى أن المعهد العالي يدرس علوم إدارة مخاطر الكوارث ويمنح شهادات عليا في هذه الإدارة، وإدارة المخاطر علم مبني على أسس وتجارب صحيحة ويتطور بشكل مستمر، وتأخذ موضوع خطر الزلزال بعين الاعتبار والاهتمام الفعلي لكون الجزء الغربي من سورية يقع على فالق زلزالي وحدثت بجواره زلازل وهزات حتى فترة قريبة، كما تعمل على إحداث صندوق وطني خاص بالكوارث.

وأشار الأستاذ الجامعي إلى أن إحداث إدارة الكوارث سيكون من مهمتها تحديد أسس جمع التبرعات المالية والعينية، ووضع المستند القانوني لتمويل عمليات الإغاثة، وتعويض المتضررين ضمنها، وتوجيه الاندفاع الشعبي للمساعدة في الأماكن الأكثر حاجة، وتنظيم عمل هذا الاندفاع والتخفيف من هدر الوقت والمال لكون القائمين على هذا العمل من ضمن اختصاصهم ومتابعتهم لتجارب الدول الأخرى، وليس من اختصاص وزير أو محافظ بعيد جداً عن كيفية التعامل مع الكوارث.

وقال الأستاذ الجامعي للتأكيد على التخبط إن جمع التبرعات أصبح موضة لدى عدة جهات وجمعيات وأشخاص، وهناك ممارسات لم تكن صحيحة وتم توقيف الكثير منها، وفي حال إحداث إدارة للكوارث كما في دول العالم فستكون هي الوحيدة المسؤولة عن إدارة الكارثة ويمكن محاسبتها عند تقصيرها في الاستجابة.

بين، عميد كلية الاقتصاد أن الكود السوري للأبنية ضد الزلزال يعمل به منذ عام ٢٠٠٠ وجميع الأبنية الحديثة يفترض أن تكون مبنية ضد الزلزال، ويمكن أن يتم البدء فيه من ماروتا سيتي لكونها أبنية حديثة ومبنية ضد الزلزال، وبعد إحداث المجمع التأميني يمكننا التوسع في العمل ليشمل بقية المناطق، ويمكن للحكومة تسهيل هذا الأمر بمنح قروض تشجيعية لمن يود التأمين على مسكنه وهو بحاجة إلى تدعيم للقبول به من شركات التأمين.

تكلفة متر الإكساء يعادل سعر شقة سابقاً

متعهد بناء لـ«الوطن»: الزلزال رفع الأسعار وتكلفة إكساء ١٠٠ متر تصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة!

- جلالي لـ«الوطن»: المشكلة في دخل الفرد وأسعار العقارات اليوم أقل من عام ٢٠١١ بـ٣٠ بالمئة
- راتب الموظف عام ٢٠١١ كان يساوي نصف طن حديد أي حوالى ٣ ملايين ليرة حالياً

نور هيفا

تتجه الأنظار بعد كارثة الزلزال الذي ضرب مناطق متعددة من سورية، نحو الترميم والبناء، مع التفكير بتكاليف البناء قياساً بأسعار مواده.

متعهد بناء ومدير ورشة مؤلفة من «٤٠ عاملاً» نسيم إبراهيم بيّن أن تكلفة إكساء المتر الواحد لشقة سكنية بمساحة ١٠٠ متر كانت قبل الزلزال تتراوح بين ٨٠٠ ألف إلى مليون و٢٠٠ ألف ليرة، أما اليوم أصبحت تكلفة إكساء شقة مساحتها ١٠٠ متر تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون ليرة، للبناء على الهيكل.

وأكد إبراهيم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مخصصات ورش البناء والإكساء من الإسمنت المدعوم مع احتساب أجرة النقل تصل إلى ٥١٥ ألف ليرة للطن الواحد، بكميات ١٥ طناً على دفعتين كل شهر، مبيناً أن هذه المخصصات لا تكفي بناء ملحق واحد، ما يدفعهم لشراء الإسمنت (حر) كي لا تتوقف ورشهم عن العمل.

وأوضح أن سعر طن الإسمنت الحر كان سعره ٥٥٠ ألف ليرة، واليوم وصل إلى ٨٥٠ ألف ليرة، وقد يصل لمليون ليرة أحياناً، مشيراً إلى أن اعتمادهم على شراء الإسمنت الحر سيرفع أسعار العقار مع ارتفاع تكاليف مواد بنائه.

وأشار إبراهيم إلى أن سعر متر البحص والرمل كان قبل الزلزال ٤٥ ألف واليوم أصبح ٦٢ ألف ليرة، لافتاً لقيام معامل الرخام والدهان برفع أسعارهم وفقاً لسعر الصرف، إضافة لحساباتهم التجارية بالتنبؤ بالأسعار ما يجعلهم يحددون أسعار المبيع من دون التقيد بالنشرات النظامية.

وعن فرق الأسعار بتكاليف البناء وإعادة الإعمار، أوضح إبراهيم أن إكساء منزل جديد أرخص بكثير من إعادة إعماره، لأن الترميم وإعادة الإعمار يتطلب هدماً وترحيلاً أي نفقات زائدة من دون الحديث عن البناء والتدعيم، إضافة لتكاليف أجرة اليد العاملة التي تضاعفت بعد كارثة الزلزال، فقد كانت أجرة اليد العاملة بين «٢٠-٣٠» ألف لليوم الواحد ولا يقبل بأقل من ٥٠ ألفاً في اليوم الواحد.

وعن حركة سوق العقارات لفت إبراهيم إلى تراجع مبيع العقارات، وخاصة بعد كارثة الزلزال، فأصبح سعر المتر الواحد على الهيكل يتراوح بين مليونين و٨٠٠ ألف وحتى ٤ ملايين.

بدوره الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أوضح أن أسعار العقارات ليست مرتفعة، لكن المشكلة تكمن في الرواتب والأجور، مبيناً أننا دوما عندما نوصف مشكلة بشكل غير صحيح ستقودنا لمحاولات غير صحيحة للحل.

وأكد جلالي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السعر في الاقتصاد يحكمه عاملان العرض والطلب، العرض تحكمه الكلفة التي لا يمكن تخفيضها لارتباطها بالأسعار العالمية، فإن أردنا اليوم مثلاً تخفيض تكلفة طن الحديد فإننا لن نستطيع لأن سعره العالمي ٦ ملايين تقريباً، كما أن صناعة الإسمنت يحتاج إنتاجها إلى وجود طاقة كبيرة، أي مازوت وفيول بالتالي فإن أسعار مكوناته لا نستطيع التحكم بها.

وأوضح الجلالي أن المشكلة في الدخل، فلا يمكن القول إن المشكلة ارتفاع الأسعار وتقف عندها، ولا بد من مقارنة ارتفاع الأسعار بتراجع الدخل، وإذا قارنا أسعار العقارات بدخل الفرد، وقارناها بعام ٢٠١١، نجد أن أسعار العقارات باليرة الثابتة لعام ٢٠١١ هي أقل من العام الحالي، وقد تراجعت «٢٠-٣٠» بالمئة، في حين الدخول نعجز عن احتساب تراجعها بين العامين «٢٠١١-٢٠٢٣»، كما أصبح من المستحيل لدخول السوريين المقيمين في سورية العاملين في القطاعين العام والخاص أن تؤمن لهم امتلاك عقار.

وبين أنه في عام ٢٠١١ كانت القدرة الشرائية مرتفعة، ولو تملك المواطن منزله من قرض أو جمعية سكنية، فإنه يستطيع سداد أقساطها من دخله من دون أن يتأثر أجره، وبحسبة صغيرة كان راتب الموظف في القطاع العام بين «٢٠-٣٠» ألف ليرة، وعامل القطاع الخاص بين «٦٠-٧٠» ألف ليرة، وكان طن الحديد ٣٥ ألف ليرة، وهو اليوم ٦ ملايين ليرة.

وأضاف جلالي: «ضمن موازنة الأسعار، راتب الموظف سابقاً كان يساوي نصف طن حديد، وعليه يجب أن يكون راتب الموظف ٣ ملايين، مبيناً أن الحديث بارتفاع أسعار العقارات أمر غير مجد وسيشكل ضغطاً على مستثمري العقارات الذين هم فعلياً غادروا هذا الاستثمار، فأسعار العقارات قياساً بتكاليف أسعار المواد ليست مرتفعة والحل هو رفع مستوى الدخل.